الأمم المتحدة

A/C.2/60/L.2*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 October 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون
اللجنة الثانية
البند ٥٠ (ب) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصادي الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

النظام المالي الدولي والتنمية

جامايكا: مشروع قرار**

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والمعنونين كليهما ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''، وكذلك إلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** باسم مجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الوقت نفسه في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

131005 131005 05-54594 (A)
0554594

التنمية[٢] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٣]،

وإذ تشير كذلك إلى الجزء الثاني المتعلق بالتنمية في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥[٤]،

وإذ تؤكد على أنه ينبغي للنظام المالي الدولي أن يواصل تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة والقضاء على الجوع والفقر، وأن يتيح في الوقت نفسه وبطريقة متسقة تعبئة جميع مصادر تمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية وتدفقات الاستثمارات الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية، وإيجاد نظام تجاري عالمي يتسم بالانفتاح والإنصاف والخضوع للقواعد وبإمكانية التنبؤ به وعدم التمييز،

وإذ تكرر تأكيد أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي تشكل عنصرا أساسيا في بلوغ التنمية المستدامة وفي تحقيق هدفي القضاء على الجوع والفقر، وإن من المهم، من أجل تأمين بيئة اقتصادية دولية نشطة وتمكينية، تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط العالمية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير على احتمالات تنمية البلدان النامية، وإذ تكرر أيضا، في هذا الصدد، تأكيد ضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ جميع التدابير الضرورية والملائمة بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي ولإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الدين الخارجي وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

وإذ تشدد على أن تعزيز إسماع صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومشاركتها في عمليات صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع المعايير الدولية، بما فيها تلك التي تنفذها مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات الاقتصادية والمالية والمجموعات المخصصة،له أهمية أساسية، وإذ تعرب عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في إصلاح الهيكل المالي الدولي،

---

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تسلم بالحاجة الملحة لتعزيز إدارة وتماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وأهمية ضمان شفافيتها وعدالتها وشمولها للجميع،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى توفير تمويل إضافي مستقر ويمكن التنبؤ به لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ خطط استثمارية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد أن كل بلد من البلدان له الحق في التنمية،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تلاحظ** مع القلق أن نمو الاقتصاد العالمي من المرجح أن يتباطأ في سرعته في عام ٢٠٠٦، مؤثرا على قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه ينبغي زيادة تعزيز ومواصلة النمو الاقتصادي، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية التي تبذلها جميع الدول والمؤسسات لمواجهة مخاطر عدم الاستقرار والاختلال الماليين؛

٣ - **تحث** المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على أن تجعل التنمية محورا لاستراتيجياتها وسياساتها؛

٤ - **تعرب** عن القلق من أن البلدان النامية ككل عانت من تدفقات صافية للموارد إلى الخارج في اتجاه البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠٤ وذلك للسنة الثامنة على التوالي، وأكدت ضرورة اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية للتصدي لهذه المسألة، تشمل زيادة استقرار النظام المالي الدولي وتوفير وسائل أكثر جاذبية للحصول على السيولة في فترات الاضطرابات؛

٥ - **تشدد** على أهمية تعزيز الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام، وترحب بالجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي تحقيقا لهذه الغاية، وكذلك إقدام لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية على بحث السبل الكفيلة بشحذ الأدوات من أجل تشجيع الاستقرار المالي الدولي، وتعزيز منع الأزمات عن طريق جملة أمور منها تنفيذ الرقابة بشكل عادل، ومن ذلك الرقابة على الصعيد الإقليمي وتشديد الرقابة على أسواق رأس المال

---

(٥) A/60/163.

والبلدان التي لها أهمية بشكل منتظم وعلى صعيد إقليمي، وذلك من أجل تحقيق جملة أمور منها التحديد المبكر للمشاكل والمخاطر، وإدماج تحليلات القدرة على تحمل الديون، وتعزيز الاستجابات المناسبة على مستوى السياسات، وإمكانات توفير التمويل والأدوات الأخرى المخصصة لمنع نشوء أو انتشار الأزمات المالية، وزيادة أوجه التحسن في شفافية بيانات الاقتصاد الكلي والمعلومات الإحصائية المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية؛

٦ - **تشدد** على ضرورة أن تظل الرقابة المتعددة الأطراف محور جهود منع نشوب الأزمات وألا يقتصر تركيز الرقابة على البلدان المعرضة للأزمات بل يمتد ليشمل بشكل متزايد استقرار النظام ككل، مع تركيز خاص على سياسات البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما الآثار المترتبة على تلك السياسات في البلدان النامية وفي البيئة الاقتصادية الدولية؛

٧ - **تكرر** التأكيد على أهمية التدابير الرامية إلى التخفيف من أثر التقلب المفرط في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل وتحسين شفافية التدفقات المالية والمعلومات المتصلة بها، ووجوب النظر فيها؛

٨ - **تلاحظ** ما تتركه الأزمات المالية، أو انتقال تأثيرها، من أثر على البلدان النامية، وتؤكد على ضرورة ضمان أن تتوفر للمنظمات المالية الدولية، ومن بينها صندوق النقد الدولي، مجموعة مناسبة من المرافق والموارد المالية تشمل تقديم المساعدة التقنية من أجل الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة لهذه الأزمات؛

٩ - **تشجع** صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أن يكفلا قدرا أكبر من المرونة في برامج التكيف الهيكلي من أجل التكيف مع السياسات المناسبة لمواجهة الدورات الاقتصادية؛

١٠ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى النظر في تبسيط وتعزيز شفافية آليات تصنيف المخاطر لجعلها ذات منحى إنمائي بقدر أكبر، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى إعداد تقرير عن المسألة وتقديمه في عام ٢٠٠٦ إلى الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد؛

١١ - **تشدد** على ضرورة أن تقوم مبادرات التعاون الدولي، الرامية إلى تعزيز أنشطة قطاع الأعمال وتحقيق الاستقرار المالي وإلى تعزيز الأنظمة التي تنظم قطاع الشركات والقطاعين المالي والمصرفي، بتشجيع تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية؛

١٢ - **تؤكد من جديد** الالتزام بزيادة وتعزيز إسماع صوت البلدان النامية ومشاركتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع المعايير على الصعيد الدولي، مشددة على أهمية النهوض بالجهود الحالية المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي مع مراعاة التقدم الذي أُحرز في سياق استعراض حصص صندوق النقد الدولي أثناء الاستعراض العام الثالث عشر، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تقديم تقرير مرحلي عن مسألة تعزيز إسماع صوت البلدان النامية ومشاركتها في عملياتهما لاتخاذ القرارات في الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي يعقد في عام ٢٠٠٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد؛

١٣ - **تؤكد** على أهمية ضمان المشاركة الفعالة والمنصفة من جانب البلدان النامية في صياغة المعايير والقوانين المالية وتؤكد على ضرورة ضمان تنفيذها، على أساس طوعي وتدريجي، كمساهمة في تقليل احتمالات التعرض للأزمات المالية وانتقال تأثيرها؛

١٤ - **تحيط علما** بالاقتراح المتعلق باستخدام مخصص حقوق السحب الخاصة في أغراض التنمية وتدعو إلى إجراء مزيد من النظر في هذا الصدد؛

١٥ - **تدعو** مصارف التنمية والصناديق الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف إلى مواصلة أداء دور حيوي في خدمة الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، بطرق منها اتخاذ إجراءات منسقة، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية المعززة تضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يدعم ملكيتها وفعاليتها بوجه عام، وتعد مصدرا أساسيا للمعارف والخبرات بالنسبة لأعضائها من البلدان النامية؛

١٦ - **تدعو** المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تواصل بذل جهودها في تقديم المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية والدعم المالي للبلدان الأعضاء، وأن تستند إلى استراتيجيات مملوكة وطنيا للإصلاح والتنمية، وأن تولي الاعتبار اللازم للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ولقدراتها التنفيذية، وأن تقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي على الشرائح الضعيفة في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار في الوقت ذاته أهمية سياسات واستراتيجيات العمالة والقضاء على الجوع والفقر التي تراعي نوع الجنس؛

١٧ - **تؤكد** ضرورة التحسين المستمر لمعايير إدارة الشركات والقطاع العام، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مع ملاحظة الآثار المدمرة للسياسات غير الملائمة؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.